عنوان الدراسة

المواقف العربية والدولية من مشروع سوريا الكبرى

د. فيصل خليل الغويين \*

المؤتمر الدولي

"الملك المؤسس(الشخصية والقيادة والتاريخ)"

جامعة الحسين بن طلال

22 – 24 حزيران 2021

* مشرف تربوي متقاعد
* محاضر غير متفرغ

يعد مشروع سوريا الكبرى أحد أبرز مشاريع الوحدة العربية الذي تبناه الأمير/الملك عبد الله، ومثّل أهم منطلقات ومرتكزات تفكيره السياسي طيلة فترة حكمه. وقد أحدث المشروع ردود فعل عربية ودولية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من أحداث وتحولات تاريخية، وأدى إلى ظهور تحالفات ومحاور عربية على أساس الموقف من المشروع. تتناول هذه الدراسة ماهية المشروع ومنطلقاته الفكرية والسياسية، وطبيعة المواقف العربية والدولية منه، والاعتبارات والدوافع التي استندت إليها هذه الدول في مواقفها من المشروع.

**الخلفية التاريخية والسياسية للمشروع**

تعود علاقة الهاشميين بسوريا إلى اتصالات أعضاء الجمعيات العربية في دمشق بالأمير فيصل منذ سنة 1915، التي انتهت إلى ما عرف "بميثاق دمشق"، الذي تضمن مطالب العرب للتحالف مع بريطانيا في الحرب مقابل الثورة على الأتراك، وحدود الدولة العربية التي يطالبون باستقلالها. وقد استند الشريف حسين في مراسلاته مع مكماهون إلى ميثاق دمشق كأساس للتفاوض مع بريطانيا. وانتهت المراسلات على أساس اعتراف بريطانيا باستقلال سوريا الطبيعية باستثناء الأجزاء التي ادعت فرنسا أن لها حقوق فيها.**(1)**

 دخلت قوات الثورة العربية دمشق في 30 أيلول 1930. وفي 3 تشرين الأول دخل فيصل دمشق، معلنا قيام الحكومة العربية هناك**.(2)** وفي 8 آذار 1920 أعلن "المؤتمر السوري العام "استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، على أن يكون فيصل بن الحسين ملكا عليها، والاحتجاج على كل معاهدة تقضي بتجزئة البلاد السورية.**(3)**

 في 14 تموز 1920 وجهت الحكومة الفرنسية انذارا إلى فيصل بقبول الانتداب الفرنسي، ورغم قبول فيصل بالإنذار فقد تقدمت القوات الفرنسية نحو دمشق، وبعد معركة غير متكافئة في ميسلون، تمكن الفرنسيون من احتلال دمشق.**(4)**

وفي اللقاء الذي جرى بين الأمير عبد الله وتشرشل (W. Churchill) في القدس (28 – 30 ) آذار 1928، وعد تشرشل عبد الله بعرش سوريا، وأنه سيبذل جهوده في التوسط لدى فرنسا لتحقيق ذلك.(**5)**

حاول الأمير عبد الله أن يوحد سوريا الكبرى بعد تأسيس إمارة شرقي الأردن، بعد عدم تمكنه من حكم العراق بدلا من أخيه فيصل،**(6)**  وظلت هذه المسألة على رأس أولوياته حتى سنة 1951؛ فقد استعان بالاستقلاليين الذين لجأوا إلى شرقي الأردن بعد انتهاء الحكم الفيصلي في دمشق المؤيدين لوحدة سوريا الطبيعية، فكان طابع أول حكومة وطنيا عربيا. وقد بقي حضور قيادات حزب الاستقلال السياسي والإداري فاعلا في هياكل الإدارة والجيش حتى سنة 1924، عندما نجحت الضغوط البريطانية في إخراجهم من شرقي الأردن.**(7)**

 أما الملك فيصل فلم ينسى دمشق التي أخرجه منها الفرنسيون، وبعد أن أصبح ملكا على العراق كان من جملة خططه العودة إلى سوريا وتحريرها، وظل يطمح إلى توحيد سوريا الكبرى تحت حكمه، ثم يضمها إلى العراق، ليحقق وحدة البلدان الآسيوية العربية التي كانت هدفا مركزيا للثورة العربية الكبرى. وتطلع القوميون في أقطار سوريا الطبيعية إلى الملك فيصل، وطلبوا منهم التحدث باسمهم، واعتبروا العراق قاعدة للعمل التحرري العربي.**(8)**

وبعد وفاة الملك فيصل في 8 أيلول 1933، بدأ الأمير عبد الله يعتبر نفسه زعيما للأسرة الهاشمية، وبدأ سلسلة من المراسلات إلى بريطانيا يلح فيها على وحدة سوريا الكبرى، خاصة بعد اشتداد الحركة الوطنية في سوريا والمطالبة بالاستقلال، ففي 22 شباط 1936 رفع مذكرة إلى الحكومة البريطانية، يطلب فيها توسط الحكومة البريطانية لدى فرنسا لتأسيس حكم عربي هاشمي في سوريا والأردن، كخطوة أولى في سبيل الاتحاد العربي، إلا أنّ إصرار الفرنسيين على البقاء في سوريا، وتراجع التنافس البريطاني الفرنسي نتيجة ظهور الخطر النازي في ألمانيا، حالت دون تحقيق ذلك.**(9)**

مع قيام الحرب العالمية الثانية دخل مشروع سوريا الكبرى مرحلة تاريخية جديدة، فقد أخذ الأمير عبد الله يدعو إلى وحدة سوريا الكبرى بكل أقطارها، وحاول استغلال ظروف الحرب، معلنا الوقوف إلى جانب بريطانيا، وأعلن في 16 أيلول 1939 الحرب على ألمانيا.**(10)**

وعلى أثر التصريح الذي ألقاه وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن(Anthony Eden) بتاريخ 29 أيار1941، والذي قال فيه أن بريطانيا ستقدم دعمها لأي مشروع وحدوي ينال موافقة الجميع.**(11)**

وفي 1 تموز 1941 قرر مجلس الوزراء الأردني أن الحكومة الأردنية تعتبر التصريح اعترافا بوحدة البلاد السورية، وأن الحكومة تطلب من الأمير عبد الله جمع كلمة البلاد السورية، والاتصال المباشر بالحكومات الوطنية السورية.**(12)** وجاء رد الحكومة البريطانية محذرا الأمير عبد الله من إجراء أي تقارب أو اتصال مباشر مع الحكومة السورية، وإرجاء الأمر حتى تستقر الأوضاع.**(13)**

استمر الأمير عبد الله في مساعيه للوصول إلى وحدة سوريا الكبرى؛ فوجه دعوة إلى أوليفر لتلتون Oliver Lyttelton)) ممثل وزارة الحرب في الشرق الأوسط، حرص فيها على التأكيد على ضرورة وحدة البلاد الجغرافية والقومية، بعد تحرير سوريا من جيوش الانتداب الفرنسي.**(14)** وفي 13 أيلول 1941 زار لتلتون عمان، وتم بحث الوحدة السورية مع الأمير عبد الله ورئيس وزرائه توفيق أبو الهدى. وكان الرد البريطاني بضرورة التريث إلى أن يصبح الموقف أكثر استقرارا.**(15)**

وفي خطاب العرش الذي ألقاه الأمير في افتتاح الدورة العادية للمجلس التشريعي بتاريخ 22 تشرين الثاتي 1941، ربط بين تصريح إيدن وتحقيق مشروع سوريا الكبرى معتبرا إياه هدفا قوميا وغاية وطنية.**(16)** وفي الرابع والعشرين من شباط 1943 صرح إيدن أمام مجلس العموم البريطاني بأن بريطانيا تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية، على أن تأتي الخطوة الأولى من العرب أنفسهم.**(17)**

استنتج الأمير عبد الله أن بريطانيا لا تدعم مشروعه، فأخذ يعمل على إعداد صيغة رسمية للمشروع، لنقله من مجرد دعوة عامة، إلى دعوة رسمية منظمة، فدعا إلى مؤتمر وطني عقد في عمان في الخامس والسادس من آذار 1943، وانبثق عن الاجتماع تشكيل لجنة عهد إليها بوضع مشروعين لتحقيق الوحدة السورية. وسمي المشروع الأول "الدولة السورية الموحدة"، وتضمن استقلال سوريا الطبيعية ووحدتها، في ظل نظام ملكي دستوري، وإيجاد إدارة خاصة في بعض مناطق فلسطين لحفظ حقوق الأقلية اليهودية، وكذلك الحال بالنسبة للبنان، وأن يؤلف بعد ذلك اتحاد من الدول السورية الموحدة والعراق، تنضم إليه أية دولة عربية تريد ذلك.**(18)**

أما المشروع الثاني فسمي "مشروع تأسيس دولة سورية اتحادية"، ونص على تأسيس اتحاد سوري مركزي يضم شرقي الأردن وسوريا الشمالية ولبنان وفلسطين، تكون عاصمته دمشق، ويكون برئاسة الأمير عبد الله. كما نص المشروع على تأليف اتحاد عربي من الدولة السورية الاتحادية والعراق، تنضم إليه أية دولة عربية ترغب ذلك.**(19)**

وفي الثامن نيسان 1943 جدد الأمير عبد الله دعوته إلى وحدة بلاد الشام، داعيا إلى عقد مؤتمر في عمان لمناقشة مسألة الوحدة،وفي 18 أيار 1943 أرسل مذكرة إلى الحكومة البريطانية تضمنت الصياغة الرسمية لمشروع سوريا الكبرى.**(20)**

وخلال المشاورات التي قادها رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس للوصول إلى صيغة وحدوية عربية، بعث الأمير عبد الله بتاريخ 24 آب 1943، برئيس وزرائه توفيق أبو الهدى إلى مصر من أجل التشاور في قضية الوحدة، مزودا إياه بمجموعة من التعليمات لتكون أساسا لمباحثاته مع النحاس، تضمنت أن أية وحدة ستكون عديمة الجدوى قبل أن تتحد البلاد الشامية، أو أن يتشكل بينها اتحاد تعاهدي بحيث تبقى الحكومات الإقليمية كما هي. **(21)**

وخلال مباحثات تأسيس الجامعة العربية أرسل الأمير عبد الله مذكرة إلى مصطفى النحاس في السابع والعشرين من أيلول 1943، طلب منه فيها ضرورة أن تعمل الحكومات العربية على تحقيق وحدة سوريا الكبرى أولا، لأن هذه الوحدة هي الوسيلة للوصول إلى وحدة عربية كاملة.**(22)**

بعد إعلان الاستقلال في 25 أيار 1946، استمر الملك عبد الله في الدعوة إلى مشروع سوريا الكبرى؛ ففي خطاب العرش أمام المجلس التشريعي في 11 تشرين الثاني 1946، دعا إلى وحدة بلاد الشام كهدف رئيسي له ولحكومته**،(23)** وفي الرابع من آب 1947 أصدر الملك عبد الله **(24)** بيانا أشار فيه إلى أن الدعوة إلى وحدة سوريا الكبرى لا بد أن تأخذ شكلا عمليا، وأكد أن شكل الحكم في الدولة السورية الكبرى أقره المؤتمر السوري العام سنة 1920، أما النظام الجمهوري الذي يتمسك به البعض في سوريا، فهو نظام أوجدته التجزئة الاستعمارية، فإما الرجوع إلى الأصل، أو إجراء استفتاء جديد. وفي نهاية البيان دعا الأقاليم الشامية وحكوماتها إلى عقد مؤتمر تمهيدي يقرر وضع الوحدة، أو الاتحاد السوري موضع التنفيذ، وتحديد مركز فلسطين من هذه الوحدة على الوجه الذي يوقف خطر الصهيونية.**(25)** جاء اغتيال الملك عبد الله في العشرين من تموز 1951، ليضع حدا نهائيا للمطالبة بوحدة سورية كما تصورها الأمير/ الملك عبد الله طيلة ثلاثين سنة من حكمه.

**المواقف العربية من مشروع سوريا الكبرى**

**الموقف المصري:**

 كانت مصر متأخرة في إيمانها بقضية الوحدة العربية، ولم يصبح للأفكار القومية تأثير في نهجها السياسي إلا في أواخر الثلاثينات. وكان من نتائج ابتعاد مصر عن القضية العربية والمشاكل القائمة في الولايات العربية أن اعتبرت الثورة العربية الكبرى وليدة مطامع شخصية.**(26)** وبعد عام 1940 بدأت مصر تدخل ميدان السياسة العربية، على خلفية العداء بين فاروق ومصطفى النحاس زعيم حزب الوفد، الذي رفع المطلب الوفدي المتكرر بأن يكون النحاس الممثل الوحيد للأمة، وهو مطلب حمل تهديدا مبطنا لسلطة الملك فاروق، ووصل الخلاف إلى ذروته في شباط 1942، عندما أحاط الانجليز قصر فاروق بدباباتهم وفرضوا مصطفى النحاس بالقوة رئيسا للوزراء. وقد بدا للنحاس في ذلك الوقت أن تأييده المطلق للقضية العربية من الوسائل التي تدعم مركزه في وجه الملك فاروق.**(27)**

كما كانت سياسة مصر في المنطقة العربية تدور حول فكرة أنها أكثر البلاد العربية تقدما وثروة، وحرصا على مركزها عملت منذ البداية على معارضة مشروع سوريا الكبرى، حيث كانت تعتقد أن تحقيق المشروع سيؤدي إلى إيجاد دولة قوية في المشرق العربي تحت زعامة الهاشميين، مما سيؤدي إلى عزل مصر،انطلاقا من موقف مصر التقليدي من سيطرة الهاشميين على هذه المنطقة.**(28)**

كانت هذه المعارضة بموافقة الحكومة البريطانية، والتي كانت تدعم خطوات مصطفى النحاس، الذي أعلن في مجلس الشيوخ في الثلاثين من آذار 1943، وبعد تصريح إيدن قائلا :"... أنه يحسن بالحكومة أن تبادر باتخاذ خطوات في هذا السبيل، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة كل على حدى، ثم تبذل الجهود للتوفيق بين آرائها، ثم ندعوهم بعد ذلك إلى مصر في اجتماع ودي حتى يبدأ السعي للوحدة العربية بجبهة متحدة بالفعل...". **(29)**

شكل الموقف المصري تطورا مفاجئا في السياسة المصرية بعد أن كانت تفضل العزلة عن باقي الدول العربية، وكان هذا التغير مدفوعا بدافع شخصي للنحاس لتعزيز مكانته في مصر، ومواجهة القصر الملكي ومعارضيه، وبتشجيع من بريطانيا. وبدافع وطني يعود لإيمان عدد من زعماء حزب الوفد الحاكم بأن زعامة مصر للوطن العربي ستؤدي إلى تعزيز مركزها الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ويساعدها على التخلص من الاحتلال البريطاني، ويجعل صوتها مسموعا في الأمم المتحدة.**(30)**

وخلال مشاورات الوحدة العربية طرح الوفد الأردني مشروع سوريا الكبرى**،(31)** إلا أن الملك فاروق رأى في تحقيق المشروع خطرا على طموحاته المتمثلة في زعامة مصر للوطن العربي.**(32)**

وعلى أثر البيان الذي أذاعه الملك عبد الله في 14 آب 1947 ، أصدر مصطفى النحاس بيانا استنكر فيه مشروع سوريا الكبرى، وجاء فيه :" بمناسبة ما أثير أخيرا بشأن سوريا الكبرى، وما صدر من بيانات مختلفة في موضوعها، ترى حكومة جلالة الملك أن الخير كله في احترام عهد جامعة الدول العربية وميثاقها الذي ارتضاه الجميع، والذي قام على أساس المحافظة على حقوق كل دولة منظمّة إليه".**(33)**

**الموقف السعودي:**

كان التنافس التاريخي بين آل سعود والهاشميين سببا في وقوف السعودية موقف المعارضة المطلق لأي اتحاد بين قطرين عربيين أو أكثر تحت القيادة الهاشمية، بحجة أن مثل هذا الاتحاد سيؤدي إلى خلل في ميزان القوى في الوطن العربي، فضلا عن الضرر الذي سيلحقه بالسعودية.**(34)**

وكان عبد العزيز آل سعود يعيش هاجسا فحواه أن بلاده ستبتلع بعد وفاته من قبل العراق والأردن كونهما أكثر تقدما وقوة آنذاك، وكان جل ما يريده أن تحصل كل دولة عربية على استقلالها، مع عدم وجود مبرر لوقوع هذه الدول تحت الوصاية الهاشمية بعد التخلص من الانتداب البريطاني والفرنسي، وكان أفضل تصور للوطن العربي برأيه أن يكون على شكل مجموعة من الدول المستقلة يجمعها تحالف عام ضمن ترتيبات أمنية جماعية، تحتل فيه بريطانيا دورا مركزيا.**(35)**

لم تلق دعوة النحاس للتشاور في مسألة الوحدة العربية ترحيبا من الملك عبد العزيز، خوفا من إثارة مشروع سوريا الكبرى، وأمام إلحاح النحاس اضطر الملك إلى إرسال يوسف ياسين المعروف بمعارضته لمشروعات الوحدة العربية، بسبب تبني الهاشميين لها، فسافر وهو مزود بتعليمات تتضمن تعطيل مشروع الوحدة العربية. ورفض الوفد السعودي اقتراحا بإيجاد حكومة مركزية تجمع الدول العربية تحت لوائها، وأيد استقلال سوريا ولبنان، وتأكيد الحكم الجمهوري فيهما. ولضمان إحباط مشروع سوريا الكبرى أبلغ الأمير فيصل بن عبد العزيز الحكومة الأمريكية في تشرين الثاني 1943، بخطورة المشروع الهاشمي على السعودية.**(36)**

 وفي تشرين الثاني 1943 سعت السعودية للحصول على تأييد كل من بريطانيا والولايات المتحدة لمعارضة مشروعي الهلال الخصيب وسوريا الكبرى. وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت في 18 شباط 1943، أن المملكة السعودية ضرورة حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة، ويترتب عليها إدارة مشاريع مد أنابيب النفط فيها.ومن المفهوم أن الولايات المتحدة كانت حريصة على علاقتها بالسعودية لأسباب اقتصادية تتعلق بالنفط، وأخرى استراتيجية تتعلق بقاعدة الظهران، وثالثة سياسية تتعلق بالتوازن السياسي في المنطقة.**(37)**

وخلال الفترة من 13 – 19 كانون الثاني 1947، قام الأمير سعود ولي العهد بزيارة إلى الولايات المتحدة قابل خلالها الرئيس هاري ترومان (Harry S. Truman)، وفي هذا الاجتماع نقلت السعودية إلى الولايات المتحدة عدم رضاها عن علاقتها ببريطانيا، التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع شرقي الاردن والعراق، وكانت تشجع الأمير عبد الله – حسب رأي السعودية – على الدعاية لمشاريعه الوحدوية، وهو ما تعتبره السعودية عملا غير ودي.**(38)**

وبعد تصاعد خوفها من مشروع التابلاين**(39)** طلبت السعودية من جميع مفوضيها في العواصم العربية في سنة 1947 أن تعلن موقفها من طموحات الملك عبد الله، معلنة تأييدها لاستقلال سوريا، والدعوة للالتزام بميثاق الجامعة العربية.**(40)**

**الموقف السوري:**

 اختلفت ردود أفعال القيادات الوطنية السورية من مشروع سوريا الكبرى؛ فقد ذكر رئس الوزراء السوري سعد الله الجابري في تشرين الأول 1943، أن حكومته تأمل في بناء سوريا الكبرى كوسيلة لإزالة الحواجز المصطنعة، وذكر أن هناك الكثير من العوائق التي أوجدت سوريا الصغرى، ولكنه أصر في مؤتمر الاسكندرية على أن يكون لسوريا حكم جمهوري وعاصمتها دمشق. واتهمت دمشق الأردن والعراق بأنهما لم يبلغا مرحلة السيادة الكاملة، وأن أي اتحاد معهما سيدخل النفوذ البريطاني إلى سوريا.**(41)**

 أيدت بعض القوى الحزبية والشعبية مشروع سوريا الكبرى، كحزب الشعب الذي أعلن أن وحدة سوريا الكبرى ضرورة قومية.**(42)** كما أيد االحزب القومي السوري المشروع، إضافة إلى الرسائل والبرقيات التي كانت تصل من سوريا.**(43)**

وبسبب عدم منح بريطانيا إمارة شرقي الأردن استقلالها، رفض غالبية الشعب السوري هذا المشروع، إلا أن هناك فريقا كبيرا من المثقفين السوريين وبعض الأحزاب، رأوا أن انكماش سوريا في حدودها الحالية ينتقص من قدرها، ويعرقل تقدمها السياسي والاقتصادي، وأن اندماجها في مشروع سوريا الكبرى من شأنه أن يغير هذه البلاد ويرفع مكانتها، فضلا أن بعضا منهم كان يرى أن النظام الجمهوري لا يلائم البلاد العربية، ويفضل هذا الفريق النظام الملكي، ويميل لأن يتربع على عرش سوريا الكبرى أحد أفراد العائلة الهاشمية.**(44)**

وخلال مباحثات الوفد السوري برئاسة الجابري مع مصطفى النحاس، سعى الوفد إلى احباط مخططات الامير عبد الله المتعلقة بسوريا الكبرى، وبالرغم من التأكيد أن هناك عوامل أساسية تدعو إلى الوحدة، إلا أنه بعد مرور عشرين عاما وتعوّد كل قطر على طابعه الخاص، لا بد من تبديل الأسلوب، مع المحافظة على دمشق كعاصمة والنظام الجمهوري كأساس.**(45)** وأبلغ الجابري قنصل شرقي الأردن في دمشق بأن الأردن جزء من سوريا يجب أن يعود إليه، مع تفضيل الحكومة السورية قيام سوريا الكبرى دون تغيير نظامها الجمهوري.**(46)**

وفي الثامن نيسان 1943 بعث الأمير عبد الله برسالة إلى فارس الخوري رئيس مجلس النواب السوري، أكد فيها على ضرورة الوحدة السورية ، بغض النظر عن من يتولى زعامة هذه الدولة الموحدة، وبالرغم من تأييده لجهود الأمير، لكنه كان يرى ضرورة إعادة الدستور السوري المعطل، وعودة رئيس الجمهورية إلى مقامه، وتأليف وزارة قومية، تدعو الشعب إلى انتخاب نوابه بحرية. **(47)** كما أرسل الأمير عبد الله رسالة إلى الرئيس السوري شكري القوتلي في الرابع من آب 1943، حملت نفس المضمون.**(48)**

وعلى أثر خطاب العرش الذي ألقاه الملك عبد الله بمناسبة افتتاح المجلس التشريعي في 11 تشرين 1946، والذي أكد فيه أن سوريا الكبرى ما تزال الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأردنية.**(49)** جاء رد البرلمان السوري الرافض لفكرة سوريا الكبرى، وأن الأردن يخل بميثاق الجامعة العربية، وأبدى خالد العظم وزير الخارجية بالوكالة موقفه المؤيد لآراء الأعضاء الرافضين.**(50)**

وفي محاولة من القوتلي لإضعاف النفوذ الهاشمي في سوريان قام بإغلاق القنصلية الأردنية في دمشق، ومراقبة الحدود، وإلقاء القبض على الداعين البارزين لإقامة سوريا الكبرى. كما عمدت الحكومة السورية إلى فرض قيود شديدة على سفر الأردنيين إلى سوريا.**(51)** وكرر القوتلي رفضه للمشروع حين أعيد انتخابه سنة 1947. كما استنكر المجلس النيابيالسوري البيان ورفض مشروع سوريا الكبرى بالإجماع.**(52)**

في 30 آذار 1949 قام حسني الزعيم بانقلاب عسكري في سوريا، وهو أول تدخل عسكري في السياسة السورية وفي المنطقة العربية.**(53) وقد** رحب الملك عبد الله بالانقلاب لموقف الزعيم المؤيد لمشروع سوريا الكبرى، ولإطاحته بشكري القوتلي أحد أكبر المعارضين للمشروع.**(54)** وأعلن الزعيم ترحيبه بمشروع الهلال الخصيب وبأي مشروع آخر يوحد العرب، بشرط أن لا يقيد سوريا. وجدد الملك عبد الله دعوته إلى المشروع، وبادر بالاتصال بحسني الزعيم في الأول من نيسان 1949، محذرا الزعيم من من عودة القوتلي وأعوانه إلى الحكم.**(55)**

وكمحاولة من مصر والسعودية لتمتين العلاقة مع الزعيم زار عبد الرحمن عزام دمشق، ورتب زيارة الزعيم للقاهرة في 21 نيسان 1949، التي انتهت باعتراف مصر بالنظام الجديد، وتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لسوريا. وفي 29 نيسان 1949 أعلن الزعيم رفضه المشاريع الهاشمية الوحدوية، وانضمامه للمحور المصري – السعودي.**(56)** وفي 14 آب 1949 قام العقيد سامي الحناوي بانقلاب على حسني الزعيم، متهما إياه باتباع سياسة خارجية مسيئة لبعض الدول العربية المجاورة.**(57)**

أرسل الملك عبد الله ونوري السعيد تهانيهم إلى الحناوي، وفي يوم الانقلاب أبرقت الحكومة الأمريكية إلى ممثلها في الأردن، تطلب منه تحذير الحكومة الأردنية من القيام بأي عمل سياسي أو عسكري تجاه سوريا، لضمها إلى الأردن، أو إعلان سوريا الكبرى. كما وجهت بريطانيا نفس التحذير إلى الملك عبد الله.**(58)** وبالرغم من ميل الحناوي إلى الهاشميين فإنه لم يستطع أن يعلن تأييده لمشروع سوريا الكبرى. نظرا للانقسام الحاد، مع ميل الأكثرية في الحكومة والجيش والأحزاب للوحدة مع العراق. وما أن اكتملت خطوات الوحدة مع العراق، وتقرر توقيع المعاهدة في كانون الأول 1949، حتى قام أديب الشيشكلي بانقلاب معلنا أن الهدف منع إلحاق سوريا بالعراق.**(59)**

 وفي البيان الذي قدمه خالد العظم رئيس الوزراء أمام المجلس النيابي في 4 كانون الثاني 1950؛ تعهد بالدفاع عن النظام الجمهوري، كما نص عليه الدستور السوري الجديد، الذي تضمن أن يكون قسم رئيس الجمهورية يتضمن جملة :"وأن أكون مخلصا للنظام الجمهوري".**(60)**

وبالرغم من ذلك استمر الملك عبد الله في سياسته لتوحيد سوريا الكبرى، ففي 24 نيسان 1950 أعلن عن توحيد الضفتين،**(61)** ومن ناحية أخرى جرت محاولة لقلب نظام الحكم في سوريا، من خلال الاتصال ببعض الشخصيات الدرزية المتعاطفة مع مشروعه الوحدوي، وترتيب حركة انقلابية في سوريا تسهل دخول الجيش الأردني إليها، كما حاول الملك بث الدعاية بين القبائل في شمال سوريا، لإرغام الحكومة السورية على إرسال جزء من قواتها إلى الشمال، لتخفيف الضغط العسكري من الجنوب، مما يسها اقتحام الجيش الأردني للداخل السوري، لكن قيادة الجيش السوري علمت بالخطة وأحبطتها.**(62)**

وفي 26 كانون الثاني 1951 قدم رئيس الوزراء السوري ناظم القدسي مشروعا إلى الجامعة العربية طالب فيه باستبدال الجامعة إما بقيام الدولة العربية الموحدة، أو الاتحاد بين الأقطار العربية أو قيام اتحاد كونفدرالي، مع تأييده للفكرة الأولى، وبالتالي قطع الطريق أمام الملك عبد الله لضم سوريا إلى الأردن لتحقيق سوريا الكبرى.**(63)**

 **الموقف اللبناني:**

عكست التركيبة السكانية الطائفية في لبنان نفسها على الموقف من مشروع سوريا الكبرى؛ ففي حين كان غالبية المسلمين والدروز يطالبون بالوحدة السورية، كان المسيحيون من موارنة وكاثوليك وأرمن وارثوذكس يرون في هذه الوحدة تهديدا لهم، وستؤدي غلى تحويلهم إلى أقلية. وتقوّى هذا الاتجاه بعد إعلان الاستقلال وإقرار الميثاق الوطني لسنة 1943،الذي أكد على استقلال لبنان وعروبته، واستعداده للتعاون مع البلدان العربية على أساس السيادة والمساواة.**(64)**

 وفي شباط 1944 أعلن بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية، أن لبنان لا يرغب في الإنضمان إلى سوريا أو إلى أية وحدة.أما وزير الخارجية فيليب تقلا فقد صرح في الثالث عشر من تشرين الثاني 1946، أنّ لبنان دخل الجامعة العربية على أساس استقلاله بحدوده الحاضرة، وانّ موضوع سوريا الكبرى لا يمكن أن يكون موضوع بحث "فنحن لا نريد سورية الكبرى ولا نقبلها على أي وجه من الوجوه"**.(65)**

وعلى أثر االخطاب الذي ألقاه الملك عبد الله أمام المجلس التشريعي الخامس في 11 تشرين الثاني 1946، والذي أشار فيه إلى الوحدة طبقا للأماني القومية،**(66)** أصدرت الحكومة الللبنانية بيانا مشتركا مع سوريا جاء فيه :" أنّ البيان الأردني يعني تدخلا في شؤون سوريا ولبنان".**(67)** وفي السادس والعشرين من تشرين الأول من العام نفسه عقد مجلس النواب اللبناني جلسة أكدت فيها تمسك المجلس بالوضع اللبناني الذي ضمنه ميثاق الجامعة العربية، ورفض مشروع سوريا الكبرى.**(68)** وفي 22 تشرين الثاني 1946 قال وزير الخارجية اللبناني في تصريح صحفي :" لقد كان موقف لبنان من قضية سوريا الكبرى صريحا دائمان فنحن لا نريد سوريا الكبرى مع لبنان أو بدونه".**(69)**

ويعود السبب الأساسي في الرفض الحكومي للمشروع إلى هيمنة الطائفة المسيحية على بقية السكان في لبنان، واستنادها إلى الدعم الأوروبي وخاصة فرنسا، والخشية من تحول المسيحيين إلى أقلية صغيرة.**(70)**

**الموقف العراقي:**

استقبل نوري السعيد طروحات سوريا الكبرى بعدم الاكتراث،لأنه كان ينوي التقدم بمشروع الهلال الخصيب، وأظهر أنه مشغول باستقرار الأوضاع الداخلية في العراق بعد القضاء على ثورة رشيد عالي الكيلاني، واتبع سياسة الدعاية والمفاوضات لمشروعه كبداية، ومن ثم التخطيط بهدف إيجاد عرش لعبد الإله في سوريا، وابعاد الأمير عبد الله عنها.**(71)**

أما القوميون العراقيون فقد عارضوا مشروع سوريا الكبرى، خاصة بعد نجاح بريطانيا في القضاء على حركة الكيلاني في الأول من نيسان سنة 1941، بمساعدة الجيش العربي، وتأييد الأمير عبد الله، فتحولت الحركة القومية المعادية لبريطانيا إلى حركة معادية للأمير عبد الله، في حين وقف كثير من رجال العراق البارزين موقف المتحفظ معتبرين المشاريع الوحدوية الهاشمية مجرد رغبات ومطامع شخصية**.(72)**

 وبعد محادثات النحاس التشاورية حول الوحدة العربية مع الوفد اللبناني، بدأ نوري السعيد بمعارضة المشروع؛ فصرح في 17 شباط 1944 قائلا :" إن العراق يحترم ويؤيد رغبات وأماني سكان جميع الأقطار العربية وبضمنها سوريا ولبنان مهما كانت، وعليه ليس لنا أن نخوض في البحث فيها الآن". **(73)** وبعد أن تجددت دعوة الملك عبد الله للمشروع بعد الاستقلال، وتجددت الحملات الصحفية ضد الأردن، سارع العراق إلى التنصل من مؤازرة الملك عبد الله في دعوته، فقال توفيق السويدي:" ليس له (العراق) دخل فيه ولا يؤازره ولا شأن للعراق بسياسة الاردن".**(74)**

**الموقف الفلسطيني:**

ظهر اتجاه فلسطيني مؤيد لدعوة سوريا الكبرى، من خلال الرسائل التي أرسلها عدد من الزعامات الفلسطينية في الخليل وحيفا وعائلة النشاشيبي إلى الأمير عبد الله.**(75)** في حين ظهر اتجاه آخر معارض للمشروع تزعمه الحاج أمين الحسيني، والذي كان يناصب بريطانيا العداء على اعتبارها المسؤولة عن وجود اليهود في فلسطين، وأنها تدعم مشروع سوريا الكبرى. وكانوا يطالبون بالاستقلال التام لفلسطين.**(76)**

**موقف جامعة الدول العربية:**

شهد مجلس الجامعة جدلا كبيرا حول مشروع سوريا الكبرى، فخلال انعقاد مجلس الجامعة في القاهرة في تشرين الثاني 1945، نشرت إحدى وكالات الأنباء تصريحا نسبته إلى الأمير عبد الله، تضمن أن الأمير سيطرح على مجلس الجامعة مشروع وحدة أو اتحاد سوري.**(77)** مما دفع وزير خارجية لبنان حميد فرنجية إلى عقد مؤتمر صحفي، أكد فيه أن الجامعة العربية قد أنشئت على أساس استقلال البلاد العربية بحدودها المعلنة، وأن هذه المشاريع تناقض ميثاق الجامعة.**(78)** وجاء رد وزير الخارجية الأردني محمد الشريقي، موضحا الأسس والدوافع التي تقوم عليها الدعوة للوحدة السورية، وأن لها أنصار كثيرون في سوريا الشمالية وشرقي الأردن ولبنان، وهي دعوة مستندة لقرارات المؤتمر السوري في الثامن من آذا ر سنة 1920. وحول عدم ملاءمة المشروع لميثاق الجامعة، فقد ذكر أن المادة التاسعة من الميثاق قد نصت على أنه لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء، وأن هذه الدعوة تسير على هدى الإرادة الشعبية العامة، ولا تشكل أي مساس بأنظمة الحكم القائمة**.(79)**

وفي الثامن والعشرين من تشرين الثاني 1946، أصدر وزراء خارجية الدول العربية بيانا جاء فيه :" ... أن أحدا لم يقصد من تناوله هذا الموضوع التعرض لاستقلال أو سيادة إحدى دول الجامعة أو النيل من نظام الحكم القائم فيها. وعليه فقد أكدوا أن دولة كل منهم مستمسكة بميثاق الجامعة وعاملة وتعمل على احترامه وتنفيذه نصا وروحا".**(80)**

**المواقف الدولية من مشروع سوريا الكبرى:**

**الموقف الفرنسي:**

اعتبرت فرنسا التسوية الهاشمية – البريطانية خلال مؤتمر القدس، والتي أدت إلى تأسيس إمارة شرقي الأردن وتنصيب عبد الله بن الحسين أميرا، وتأسيس مملكة العراق وتنصيب فيصل بن الحسين ملكا انقلابا في موازين القوى في المنطقة، قد يؤثر على الاستقرار في سوريا ولبنان. كما أن فرنسا لم تكن راضية عن وعد بريطانيا للأمير عبد الله بتنصيبه على عرش سوريا.**(81)** جرت اتصالات بين الأميرعبد الله والفرنسيين، واجتمع بهم في عمان والقدس، وأخذ يذيع على أثرها أنه توصل إلى تفاهم مع الحكومة الفرنسية، وإن إعلان وحدة الأردن مع سوريا مسألة وقت.**(82)**

وخلال الحرب العالمية الثانية أكد شارل ديغول (DeGaulle)، والجنرال كاترو(Catrou) قائد القوات الفرنسية في سوريا ولبنان في تصريحات متعددة أن فرنسا ستحافظ على استقلال سوريا من دجلة وحتى البحر المتوسط، ومن حدود شرق الأردن حتى الحدود التركية. ورأت فرنسا أنّ إي ارتباط لسوريا بدولة عربية مجاورة، سيعني دخولها في منطقة النفوذ البريطاني.**(83)**

أصدر الجنرال كاترو بيانا في الثامن من حزيران 1941، أكد فيه إنهاء الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان وإعلان استقلالهما**،(84)** وقامت سياسة فرنسا في هذه الفترة على معارضة كل مشروع يهدف إلى دمج سوريا ولبنان في اتحاد عربي لا يراعي مصالح فرنسا ونفوذها في هذين القطرين،**(85)** وهو ما أكد عليه كاترو في خطابه في دار الحكومة بدمشق في السابع والعشرين من أيلول 1941، والذي قال فيه :" إن فرنسا الحرة تعتبر الدولة السورية وحدة لا تتجزأ من الناحيتين السياسية والأقليمية، وانه يجب صيانة وحدة ترابها من كل تجزئة".**(86)**

وفي السادس من آذار 1943 بعث كاترو مذكرة إلى ديغول بشأن عقد معاهدة بين فرنسا وكل من سوريا ولبنان لاحتواء المشاريع الوحدوية الهاشمية، حيث اقترح أن تستغل فرنسا العاطفة الدينية التي تربط غالبية اللبنانيين بفرنسا، وظاهرة خوف اللبنانيين من أن يذوبوا في دولة عربية كبيرة، وتأكيد النزعة اللبنانية المحلية على أساس ضمان فرنسا لسلامة لبنان ضمن الحدود القائمة، لكي تبقى لبنان مدخلا لفرنسا إلى منطقة الشرق العربي.**(87)** أما بالنسبة لسوريا فقد رأى كاترو أنه لا يمكن تجاهل التيار الوحدوي فيها، لذا اقترح أن تشجع فرنسا هذا التوجه ظاهريا، مع إقناع السوريين بضرورة أن يكون لهم الدور البارز في قيادة هذه الوحدة. وكان هدف فرنسا ضرب القيادة الهاشمية في كل من شرقي الأردن والعراق بالقيادات الوطنية في سوريا.**(88)**

وعلى أثر البيان الذي وجهه الأمير عبد الله إلى "أهل الشام"، بتاريخ 8 نيسان 1943، ودعا فيه إلى مشروع وحدة أو اتحاد سوري شامل**(89)** قامت السلطات الفرنسية بمصادرة بلاغ الأمير، ومنع نشره في سوريا ولبنان، كما حكمت بالسجن على من تولى توزيعه.**(90)** وبعد انقلاب حسني الزعيم في سوريا، وقفت فرنسا ضد إقامة أي نوع من الصلات بين الزعيم والهاشميين، بهدف عرقلة مشروع سوريا الكبرى.**(91)**

**الموقف البريطاني:**

بعد استسلام فرنس للجيوش الألمانية، سارع الأمير عبد الله إلى تقديم مذكرة إلى المندوب السامي في الأول من تموز1940، أكد فيها على اهتمام الرأي العام العربي بقضية البلاد العربية ومستقبلها، خاصة بعد الدعاية التي بدأت تبثها دول المحور حول دعمها للوحدة العربية.**(92)**

جاء الرد البريطاني بتقديم النصيحة للأمير بالصبر، وعدم التدخل في شؤون سوريا، والامتناع عن دعم وتشجيع السوريين الراغبين في الوحدة، وعدم الاقتناع بصدق نوايا المحور تجاه العرب.**(93)** وفي التاسع من تموز 1940 بعث الأمير عبد الله برسالة إلى لويد جورج Lioyd George))، أكد فيها على ضرورة مشاركة العرب في تحرير بلادهم ووحدتها.**(94)** إلا أن بريطانيا لم تعر اهتماما لرسائل الأمير عبد الله، ولم تقبل باشتراك العرب في القتال إلى جانبها، إلا بعد انقلاب رشيد عالي في العراق في نيسان 1941، حيث صرح انتوني إدين وزير الخارجية البريطاني بعد القضاء على حركة الكيلاني، بأن بريطانيا تعطف على استقلال سوريا مع تأييد مبدا الوحدة العربية.**(95)**

وعلى أثر قرار مجلس الوزراء الأردني في الأول من تموز 1941، والذي تضمن الترحيب بالتصريحات البريطانية والفرنسية، والطلب من الأمير عبد الله "الاتصال بالحكومة السورية واللبنانية والزعامات الفلسطينية لتحقيق الوحدة السورية"،استمرت المراسلات والاتصالات الأردنية الساعية لوحدة سوريا الطبيعية، وتواصل إطلاق التصريحات المؤيدة لاستقلال سوريا وتأييد مبدأ الوحدة العربية.**(96)**

جاء الرد على لسان المعتمد البريطاني في الرابع عشر من تموز ليؤكد :"...أن كل تقارب من الحكومة السورية، أو أية حكومة أخرى من الحكومات التي تضعها حكومة شرقي الأردن نصب عينيها، ينبغي ارجاؤه ريثما تغدو الحالة أكثر استقرارا".**(97)** وأكدت الحكومة البريطانية على ذات الموقف في المباحثات التي جرت مع اوليفر لتلتون Oliver Lyttelton))، في عمان في الثالث عشر من أيلول سنة 1941.**(98)**

اتضح الموقف البريطاني الرافض للوحدة السورية بعد تصريح إيدن الثاني في الرابع والعشرين من شباط 1943، والذي أكد فيه عطف الحكومة البريطانية على كل حركة بين العرب، تعزز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية بينهم، وأن المبادرة لأي مشروع يجب أن تاتي من العرب، وأنه لم يقدم أي مشروع بعد يحظى بموافقة الجميع.**(99)** في إشارة واضحة لمشروع سوريا الكبرى.

وفي الرابع عشر من تموز 1947، أكد وزير الدولة البريطاني أن لدى الموظفين البريطانيين في الشرق الأوسط تعليمات واضحة، بأن موقف الحكومة البريطانية من موضوع الوحدة السورية هو الحياد التام، وأن ما يهم بريطانيا هو المحافظة على الهدوء والاستقرار في الشرق الأوسط.**(100)**

وفي أعقاب اجتماع وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة في لندن، وإصدار البيان الثلاثي في الخامس والعشرين من أيار 1950، أغلقت بريطانيا الطرق في وجه مشروع سوريا الكبرى، فقد جاء في البيان: "أنه إذا وجدت الحكومات الثلاث أن أية دولة من دول الشرق الأوسط تستعد لخرق الحدود أو خطوط الهدنة، فلن تتردد في العمل في نطاق الأمم المتحدة أو خارج نطاقها للحيلولة دون ذلك الخرق".**(101)**

 **موقف الولايات المتحدة:**

كان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط حتى الحرب العالمية الأولى ثانويا، ومقتصرا على التبشير، وحماية حقوقها التجارية ومصالح رعاياها، وبعد ظهور النفوذ الشيوعي وامتداده في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ أمريكا بتعديل سياستها، والاهتمام بموضوع الوحدة العربية.**(102)**

دخلت الولايات المتحدة ميدان التنافس على الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد كان الصراع على المشرق العربي أهم ملامح السياسة الدولية، وبذلت قصارى جهدها لمزاحمة فرنسا وبريطانيا للحلول محلهما في مناطق نفوذهما، خاصة بعد أن تقدم وضع أمريكا داخل المعسكر الرأسمالي على حساب بريطانيا وفرنسا، وأصبحت تتطلع لإحكام الطوق حول الاتحاد السوفييتي.**(103)**

كما كان موضوع النفط واستثماراته في السعودية، نقطة الارتكاز في تطور علاقة الولايات المتحدة بالسعودية، ومن ثم الانخراط في قضايا المنطقة، ومن ضمنها مسألة الوحدة العربية.**(104)** فبعد قيام الملك عبد العزيز بإرسال مذكرة إلى الوزير الأمريكي المفوض في جدة، بين فيه موقف المملكة من قيام سوريا الكبرى، وأنه سيتدخل بالقوة لمنع هذه الوحدة، جاء جواب الوزير الأمريكي بأن الولايات المتحدة تعمل على تأييد مبادئ الأمم المتحدة، ولن تسمح بأية تغييرات دون رغبة السكان. ونتيجة للمساعي السعودية قامت الحكومة الأمريكية بإبلاغ سفرائها في لندن، والبلدان العربية بضرورة متابعة موضوع سوريا الكبرى، ومعرفة حقيقة علاقة بريطانيا به.**(105)**

وبعد عقد عدة اجتماعات بين الملك عبد العزيز والأمير فيصل مع الوزير الأمريكي المفوض في جدة، أعربت السعودية عن تخوفها من تحركات الملك عبد الله، وطلبت من الحكومة الأمريكية التدخل. وردت الخارجية الأمريكية أنّ الملك عبد الله لا يستطيع أن ينفذ مشروع سوريا الكبرى، لأن أمامه عقبات كثيرة، والحكومة السورية صديقة للسعودية، وتعارض هذا المشروع، لذلك فإن خطة الملك عبد الله لا تمثل خطرا أو تهديدا للسعودية.**(106)**

وفي مؤتمر ممثلي أمريكا في الشرق الأوسط الذي عقد في استانبول في كانون الأول 1949، أقر المؤتمر أن السياسة الأمريكية لا تنظر بعين الارتياح إلى مشروع سورية الكبرى، ولكنها لن تعترض عليه إذا تم دون ضغط او إكراه.**(107)**

**الموقف السوفييتي:**

ازداد اهتمام الاتحاد السوفييتي في المنطقة العربية، بعد قيام الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي الغربي والاشتراكي الشرقي، ومما شجع على ذلك وجود أقطار عديدة كانت تسعى إلى الاستقلال والتحرر من كل أشكال التبعية، وتبحث عن حليف قوي يساعدها على الإسراع في إنجاز تطورها الاقتصادي والاجتماعي.**(108)**

عارض الاتحاد السوفييتي مشروع سوريا الكبرى، لتخوفه من أن يصبح الشرق الأوسط بهذا الاتحاد ألعوبة بيد الاستعمار البريطاني – الأمريكي ، والذي يعمل على توفير قواعد استراتيجية وضمانات كافية لتامين مصالحه النفطية في الشرق الأوسط، ولأهمية المنطقة التي يدعو المشروع إلى وحدتها، بالنسبة للاتحاد السوفييتي، والذي كان يرى أن قيام أي تكتل عربي تحت رعاية بريطانيا سيكون موجه ضده، وأنه محاولة للهيمنة الامبريالية على المنطقة.**(109)**

وعلى أثر الزيارة التي قام بها الملك عبد الله إلى تركيا في الأول من كانون الثاني 1947، حيث تم التوقيع على معاهدة صداقة وتحالف بين الأردن وتركيا،**(110)** رأى الاتحاد السوفييتي في هذه المعاهدة كجزء من مخطط بريطاني لتكوين سوريا الكبرى واتحادها مع العراق ثم تركيا، لتكوين كتلة شرقية ضد الاتحاد السوفييتي. وكان من نتيجة ذلك اتفاق سوريا والاتحاد السوفييتي في التخوف من التقارب الأردني – التركي، وتأييد سوريا للاتحاد السوفييتي في بعض المسائل التي عرضت على مجلس الأمن.**(111)**

**موقف ألمانيا وإيطاليا:**

بذلت أيطاليا الفاشية جهودا كبيرة لتعزيز نفوذها في سوريا ولبنان، وفي عام 1932 طالبت بإعادة النظر في الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، ووقفت إلى جانب المعارضة الوطنية في هذين القطرين، أملا في أن تحل مكان فرنسا، على عكس ألمانيا التي لم يكن لها أطماع بالمنطقة العربية.**(112)**

وفي مطلع عام 1942 أخذت ألمانيا تبدي اهتماما بالقضية العربية، وشكلت لجنة في وزارة الخارجية لهذه المسألة، ولتنفيذ تعليمات وزارة الخارجية بعد احتلال البلاد العربية، وفي 7 شباط 1942 وضعت اللجنة مجموعة اقتراحات، كان من بينها توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن في دولة سوريا الكبرى، والإطاحة بالحكم الهاشمي في العراق وشرقي الأردن، وقد حظيت هذه المقترحات بموافقة إيطاليا، وذلك في ضوء الاتجاهات السياسية العربية آنذاك، ويلاحظ أن ألمانيا وإيطاليا لم تعارضا فقط المشاريع الوحدوية الهاشمية، وإنما كانتا تعارضان الوجود الهاشمي في المشرق العربي، على خلفية وقوف الأردن والعراق بعد سنة 1941، إلى جانب الحلفاء بعد القضاء على حركة رشيد عالي الكيلاني المؤيدة لدول المحور.**(113)**

موقف تركيا:

بدأ اهتمام تركيا بمشروع سوريا الكبرى على أثر الزيارة التي قام بها جمال أركين سكرتير وزارة الخارجية التركية إلى عمان في كانون الأول 1946.**(114)** وفي الأول من كانون الثاني 1947 قام الملك عبد الله بزيارة إلى تركيا، أثارت الكثير من الجدل حول مدى ارتباط الزيارة بمشروع سوريا الكبرى، وخلال هذه الزيارة تم توقيع معاهدة صداقة وتحالف بين الأردن وتركيا.**(115)**

جاءت أكثر ردود الفعل الأجنبية المعارضة لزيارة الملك عبد الله إلى تركيا من جانب الاتحاد السوفييتي الذي رأى في المعاهدة الاردنية – التركية خطوة لتكوين سوريا الكبرى ومن ثم اتحادها مع العراق وتركيا لتكوين تحالف شرقي ضد الاتحاد السوفييتي. وأكد أحد رجال السفارة السوفييتية في أنقرة لوزير مصر المفوض هناك، أن تركيا تميل إلى تأييد مشروع "سوريا الكبرى"، لأنه يكفل لها الاعتراف بالإسكندرونة.**(116)**

نفى الجانب التركي التحليلات السياسية والإعلامية عن علاقة تركيا بالمشروع؛ ففي خطاب وزير الخارجية التركي أمام المجلس الوطني، عند التصديق على المعاهدة الأردنية – التركية، قال إن تركيا تنشئ مع شرق الأردن علاقات سياسية عادية، أما تعليقات الصحف فهي بعيدة عن الحقيقة، ولا يوجد أي نص في المعاهدة يبرر هذه التعليقات**.(117)**

أما الملك عبد الله فقد ألقى خطابا بعد عودته من تركيا، علّق فيه على الزيارة، فقال "إنّ هذه الزيارة اظهرت دخائل الأنفس، وكشفت عن حقد الذين يكرهون لشرق الأردن أن يكون دولة مستقلة، تعقد معاهدة صداقة وتبادل للتمثيل الدبلوماسي مع دولة إسلامية بارزة".**(118)**

**موقف الحركة الصهيونية:**

كانت الحركة الصهيونية تطمح إلى أن تكون الأردن ضمن الوطن القومي اليهودي، لذلك رأت في مساعي الملك عبد الله لتوحيد سوريا الطبيعية خطوة قد تقود إلى قيام دولة مشرقية قوية، يصبح اليهود فيها مجرد أقلية.**(119)** وفي شهر كانون الثاني 1946 رفعت الحركة الصهيونية رسالة احتجاج إلى الأمم المتحدة، أشارت فيها إلى أنّ انتهاك روح رسالة الحكومة البريطانية الوصية على فلسطين، يلغي الحقوق الدولية المعترف بها للشعب اليهودي في المناطق الداخلية في فلسطين، والتي رسمت حدودها من قبل الدول الحليفة الأساسية، وفصلت على نحو اعتباطي ثلاثة أرباع مساحة فلسطين.**(120)**

كما هاجمت الصحف اليهودية بريطانيا، وأنه ليس من حقها منح الأردن الاستقلال دون استشارة اليهود، وأن عرب شرقي الأردن لا يملكون هذه الأراضي ولا حق لهم فيها، وأنها جزء من المساحات التي تنتظر الهجرة اليهودية.**(121)**

**الخاتمة**

يعتبر مشروع سورية الكبرى أحد أهم المشاريع الوحدوية التي طرحت بعد الحرب العالمية الثانية، وتبناه الملك عبد الله بن الحسين، كمبدأ ثابت في تفكيره وعقيدته السياسية حتى اغتياله.

تقاطعت مواقف الدول العربية والأجنبية عموما في التقائها على مبدأ رفض المشروع، مع تباين درجة الرفض، واختلاف أسبابه من دولة إلى دولة؛ فعلى المستوى العربي كان السبب الأساسي لمعارضة المشروع خوف الحكومات العربية من قيام دولة مركزية مشرقية بزعامة الهاشميين.

أما الدول الأجنبية فقد كان لها موقف ثابت من مبدأ الوحدة العربية بشكل عام، وهو مناهضة هذه الوحدة. وقد كانت اتفاقية سايكس بيكو هي الأساس الذي بنيت عليه التجزئة التي هدفت لضمان مصالح القوى الكبرى وخاصة بريطانيا وفرنسا في المنطقة، وتسهيل قيام المشروع الصهيوني. كما وظفت الدول الكبرى فكرة سوريا الكبرى بما يخدم مصالحها، وتنافسها الاستعماري، ويثير الهواجس لدى الحكومات العربية ذات العلاقة بالمشروع جغرافيا وسياسيا.

أما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي فقد نظرتا للمشروع من زاوية التنافس القائم بينهما، وخشية كل قوة من أن يشكل هذا المشروع خطرا عليها وعلى مصالحها في المنطقة، ولذلك التقتا في رفض المشروع مع تباين الدوافع والأهداف السياسية والاقتصادية والأيديولوجية.

**الهوامش**

**(1) نجدة فتحي صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، المجلد الأول 1914 – 1915، دار الساقي، بيروت، ط2، 2000، ص 504 – 505، 525، 526، 572 – 573، 635، 636، 640- 642، 645 - 652. سليمان الموسى، الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908 – 1924، دار ورد للنشر والتوزيع، عمان، ط3، ص 164، 165. أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، دمشق، مطابع ابن زيدون، 1956، ص 38. جورج انطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة، ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، دار العلم للملايين، 1966، ص 243.**

**(2) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق 1918 – 1920، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1982، ص، 46، 47.**

**(3) قاسمية، الحكومة العربية، ص 164، 165. جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، مكتبة دار المتنبي، بغداد، 1964، ص 132.**

**(4) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية: طبعة موسعة تتضمن الاتفاقيات السرية التي عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية الكبرى قبيل الحرب العالمية الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1962، ص 315 – 318. قاسمية، الحكومة العربية، ص 198 – 209.**

**(5) Yehoshua Porath, in Search of the Arab Unity, 1930 – 1945, London, Frank Cass, 1986, p. 23.. عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة للملك المؤسس، منشورات مكتبة الأسرة، وزارة الثقافة، 2012، ص 177، ناصر الدين النشاشيبي، من قتل الملك عبد الله؟ منشورات الأنباء، الكويت، 1980، ص 42.**

**(6) Kirkbride, Sir Alec, A crackle of throns, Experiences in the Middle East ist Ed. London, 1966, p. 18 – 19.**

**(7) معن أبو نوار، تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية، ج1، قيام وتطور إمارة شرق الأردن 1920 – 1929، المؤسسة الصحفية الأردنية، 2000، ص 70. منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ط1، 1959، ص 245 – 248.**

**(8) Majid Khadduri, Independent Iraq: Astudy in Iraqi Politics Since 1932, p. 308. . أنيس صايغ، في مفهوم الزعامة السياسية : من فيصل الأول إلى جمال عبد الناصر، المكتبة العصرية، بيروت، 1965، ص 53. أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، مكتبة مدبولي، القاهرة، 3 أجزاء، الجزء الثالث، ص 567 ، 568. أحمد طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، مطبعة جامعة دمشق، 1987، 1988، ص 473.**

**(9) نجلاء سعيد مكاوي، مشروع سورية الكبرى: دراسة في أحد مشروعات الوحدة العربية في النصف الأول من القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2010، ص 64، 65. طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، ص 475.**

**(10) Cleveland L. William, A history of the Middle East, Westview Press, 1994. P.200. 201. .**

**(11) الوثائق الهاشمية، أوراق عبد الله بن الحسين، سوريا الكبرى، مركز الوثائق والمخطوطات ودراسات بلاد الشام، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد الثالث، القسم الثاني، 2016، ص 33. Kirk George, the middle East in the war 1939 – 1945. Survey of International affairs, Oxford University Press, London, 1953. P. 162.**

**(12) المصدر السابق، ص 43 – 45.**

**(13) الكتاب الأبيض الأردني: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية، المطبعة الوطنية، عمان، وثيقة رقم 11، ص 36.**

**(14) المصدر السابق، وثيقة رقم12، ص 37.**

**(15) المصدر السابق، وثيقة رقم 14، ص 39 – 42.**

**(16) هاني خير، خطب العرش 1929 – 1972ن د . ن، د . ت، ص 67 – 69.**

**(17) يونان لبيب رزق، موقف بريطانيا من الوحدة العربية 1919 – 1945، دراسة وثائقية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص 160.**

**(18) الكتاب الأبيض الأردني، ص 65 – 67. الوثائق الهاشمية، سوريا الكبرى، المجلد الثالث، القسم الثاني، ص 74 – 77. جلال الأورفلي، الدبلوماسية العراقية والاتحاد العربي، مطبعة النجاح، بغداد، 1944، ص 221 – 229.**

**(19) الكتاب الأبيض، ص 67 – 70. الوثائق الهاشمية، سوريا الكبرى، المجلد الثالث، القسم الثاني، ص 77 – 80.**

**(20) أنظر نص المذكرة في : عبد الله بن الحسين, الآثار الكاملة، ص 238 – 242. الوثائق الهاشمية، سوريا الكبرى، المجلد الثالث، القسم الثاني، ص 88 – 91.**

**(21) عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة، ص 231 – 233.**

**(22) الوثائق الهاشمية، أوراق عبد الله بن الحسين، المجلد الرابع، الجامعة العربية، جامعة آل البيت، 1994، ص 20 – 25.**

**(23) خير، خطب العرش، ص 96 – 99.**

**(24) المصدر السابق، ص 104 – 106.**

**(25) مكاوي، مشروع سورية الكبرى، ص 221، 222.**

 **(26) باتريك سيل، الصراع على سوريا: دراسة في السياسة العربية بعد الحرب 1945 – 1958، ترجمة سمير عبده، دار طلاس، دمشق، 1983، ص 33. ساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1959، ص 256.**

**(27) فيصل الغويين: التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية – المصرية (1945 – 1970)، منشورات وزارة الثقافة، 2012، ص 25، 26.**

**(28) لنشوفسكي: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ص 227. احمد طربين، الوحدة العربية بين (1916 – 1945): بحث في تاريخ العرب الحديث منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة الدول العربية،، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1959، ص 248.**

**(29) محمد علي حلة، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية 1918 – 2008، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2014، ص 167. أحمد طربين، التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1987، ص 267. أحمد الشقيري، الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية، دار بو سلامة للطباعة والنشر، تونس، 1979، ص 44، 45.**

**(30) رزق، موقف بريطانيا من الوحدة العربية ، ص 161. علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919 – 1945، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1985، ص 169.**

**(31) الكتاب الأبيض الأردني، ص 101 – 106.**

**(32) خالد سالم أبو ربيع: موقف مصر من مشاريع الوحدة العربية 1945 – 1958، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 1999، ص 101.**

**(33) الغويين، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية – المصرية، ص 27، 28.**

 **(34) أنس الراهب، جامعة الدول العربية شرخ في مستقبل وطن، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ط1، 2014، ص 29، 30.**

**(35) محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وايطاليا من الوحدة العربية، ص 166.**

**(36) جلال يحيى، المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، دار المعارف، مصر، 1965، ص 17. علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية 1945 – 1982، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 70 – 75. أحمد عفيف، مشروع سوريا الكبرى من 1921 – 1951، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، الجامعة الأردنية، 1991، ص 373. مكاوي، مشروع سوريا الكبرى، ص 116.**

**(37) هلال، أمريكا والوحدة العربية1982، ص 94، 95.**

**(38) المرجع السابق، ص 88، 89.**

**(39) مشروع سعودي أمريكي لنقل نفط شركة أرامكو الأمريكية من السعودية إلى البحر المتوسط، يمر بالأراضي الأردنية والسورية واللبنانية، لينتهي في مصفاة الزهراوي في جنوب لبنان .جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط3، 2012، ص 110.**

**(40) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سوريا 1918 – 2000، دار الجابية، لندن، ط1، 2008، ص 181. حلة، موقف الولايات المتحدة من الوحدة العربية، ص 167.**

**(41) الشقيري، الجامعة العربية، ص 42.**

**(42) تيسير ضبيان، الملك عبد الله كما عرفته، منشورات وزارة الثقافة، مكتبة الأسرة، 2014، ص 166 – 180.**

**(43) الوثائق الهاشمية، المجلد الثالث، القسم الثاني، ص 63، 64. الوثائق الهاشمية، أوراق عبد الله بن الحسين، سوريا الكبرى والاتحاد العربي، المجلد الثالث، جامعة آل البيت، 1994، ص 274، وثيقة رقم 48 أ (42 – 301)، ص 141، 142. وثيقة رقم 66أ (27 – 319)، ص 172.**

**(44) حلة، موقف الولايات المتحدة من الوحدة العربية، ص 140.**

**(45) الوثائق الهاشمية،سوريا الكبرى، المجلد الثالث، القسم الثانين ص 114 – 116.**

**(46) Khadduri, Independent Iraq. Op. cit, P. 255. .**

**(47) عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة، 246 – 251.**

**(48) الكتاب الأردني الأبيض، ص 88، 89.**

**(49) محافظة، فرنسا والوحدة العربية 1945 – 2000، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008، ص 50.**

**(50) خالدة ابراهيم الجبوري، بلال، الأبعاد السياسية للحكم الهاشمي 1941 - 1958، محاكاة للدراسات والنشر، دمشق، ط1، 2012، ص 169. يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية 1913 – 1989، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1990، ص 115 – 120.**

**(51) سليمان الموسى، إمارة شرقي الأردن: نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921 – 1946، منشورات وزارة الثقافة، مكتبة الأسرة، مطبعة السفير، 2009، ص 273.**

**(52) سيل، الصراع على سوريا، ص 30. باتريك سيل، رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2010، ص 632، 633. محافظة، فرنسا والوحدة العربية، ص 49، 50. بلال، الأبعاد السياسية للحكم الهاشمي، ص 175.**

**(53) محمد معروف، أيام عشتها 1949 – 1969، رياض الريس للكتب والنشر، لندن – بيروت، 2003، ص 92 – 99.بشر عوف، الانقلاب السوري وأسراره ودوافعه ومراميه وكيف تمت حوادثه 30 آذار 1949، مكتبة محمد حسين النوري للتأليف والترجمة والنشر، دمشق د . ت، ص 5 – 10.**

**(54) نزيه فنصة، أيام حسني الزعيم: 137 يوم هزت سورية، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، ص 1983، ص 137. مكاوي، مشروع سورية الكبرى، ص 266.**

**(55) مكاوي، مشروع سورية الكبرى، ص 267.**

**(56) صلاح العقاد، المشرق العربي 1945 – 1958، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1967، ص 102. سيل، الصراع على سوريا، ص 83، 84. خليل نبيل خليل، ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة، دار الفارابي، بيروت، 2008، ص 196. مكاوي، مشروع سورية الكبرى، ص 270. بول أويير لموير، حسني الزعيم وأيامه المائة والسبعة والثلاثون، ترجمة هشام حداد، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 2001، ص 93.**

**(57) هاشم عثمان، تاريخ سورية الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط1، 2012، ص 210 – 214. سيل، الصراع على سوريا، ص 108.**

**(58) ابراهيم محمد ابراهيم، مقدمات الوحدة المصرية السورية 1943 - 1985، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص 139. مكاوي، مشروع سورية الكبرى، ص 277 – 279.**

**(59) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، دار النهار، بيروت، ط2، 2012، ص 152. مكاوي، مشروع سورية الكبرى، ص 282، 283.**

**(60) سيل، الصراع على سوريا، ص 125، 126.**

**(61) الوثائق الهاشمية، أوراق عبد الله بن الحسين: وحدة الضفتين 1947 – 1950، جامعة آل البيت، المجلد الحادي عشر، 1998، ص 207.**

**(62) مكاوي، مشروع سورية الكبرى، ص 291 – 294.**

**(63) حسين الحكيم، لعنة الإنقلابات من 1946 – 1966، مطبعة الداودي، دمشق، 1999، ص 127. محمد جعفر الحيالي، العلاقات بين سوريا والعراق 1945 – 1985: دراسة في العمل السياسي القومي المشترك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001، ص 202، 203.**

**(64) طربين، الوحدة العربية، ص 59. يحيى، المدخل إلى تاريخ العالم العربي، ص 102، الشقيري، الجامعة العربية، ص 72.**

**(65) الكتاب الأردني الأبيض، ص 250. الوثائق الهاشمية، المجلد الثالث، القسم الثاني، ص 260.**

**(66) الوثائق الهاشمية، المجلد الثالث، القسم الثاني، ص 248 – 252.**

**(67) الجبوري، الأبعاد السياسية للحكم الهاشمي، ص 117، الشقيري، الجامعة العربية، ص 70 – 72.**

**(68) حسان حلاق، صانعوا تاريخ لبنان المعاصر ومؤرخوه، مركز عساف للشؤون الللبنانية، بيروت، د . ت، ص 24**

**(69) الوثائق الهاشمية، المجلد الثالث، القسم الثاني، ص 265.**

**(70) أحمد خليف العفيف، الملك عبد الله الأول بن الحسين، وقضية الوحدة السورية الكبرى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص 253 – 255.**

**(71) رأفت الغنيمي الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ص 1996، ص 236. نجدة فتحي صفوة، العراق في ضوء الوثائق البريطانية، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط1، 1969، 127 – 136.**

**(72) ماري ولسن، عبد الله وشرق الأردن بين بريطانيا والحركة الصهيونية، ترجمة فضل الجراح، شركة قدمس للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2000، ص 243. مكاوي، مشروع سورية الكبرى، ص 82. حلة، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية، ص 160.**

**(73) ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية 1941 – 1958، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1979، ص 160. طربين، الوحدة العربية، ص 282.**

**(74) الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي، ص 161.**

**(75) الوثائق الهاشمية، المجلد الثالث، سوريا الكبرى والاتحاد العربي، 1994، وثيقة رقم 114 (4 – 584)، ص 294. وثيقة رقم 128 05 – 584)، ص 320 – 322.**

**(76) مجيد خدوري، عرب ومعاصرون، أدوار القادة في السياسة، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ط1، 1973، ص 161.**

**(77) الوثائق الهاشمية، المجلد الثالث، القسم الثاني، ص 242**

**(78) المصدر السابق، ص 243**

**(79) المصدر السابق، ص 244 – 246.**

**(80) المصدر السابق، ص 277. الكتاب الأبيض الأردني، ص 267. أروى طاهر رضوان، اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك، دار النهار للنشر، بيروت، 1973، ص 123.**

**(81) علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا، ص 354.**

**(82) أنيس صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، المكتبة العصرية، بيروت، 1966، ص 302.**

**(83) سيل، الصراع على سورية، ص 41. سلمى مردم، أوراق جميل مردم بك، استقلال سورية 1939 – 1945, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994، ص 165، 166.**

**(84) محافظة، تاريخ الأردن المعاصر : عاهد الإمارة 1921 – 1946، منشورات وزارة الثقافة، مكتبة الأسرة، مطبعة حلاوة النموذجية، ص 113.**

**(85) جلال يحيى، العالم العربي الحديث، القاهرة، د . ن، 1980، ص 9.**

**(86) علي محافظة، العلاقات الاردنية البريطانية، من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (1921 – 1957)، دار النهار للنشر بيروت، ص 127.**

**(87) محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وايطاليا من الوحدة العربية، ص 168.**

**(88) محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، ص 116.**

**(89) الوثائق الهاشمية، سوريا الكبرى، القسم الثاني، ص 85 – 87. الكتاب الأبيض الأردني، ص 75 – 77. عبد الله بن الحسين، الأثار الكاملة، ص 236 – 238. تيسير ظبيان، الملك عبد الله كما عرفته، ص 312.**

**(90) مكاوي، مشروع سورية الكبرى، ص 100.**

**(91) النشاشيبي، من قتل الملك عبد الله، ص 102.**

**(92) الكتاب الأردني الأبيض، ص 19، 20. الوثائق الهاشمية، المجلد الثالث، القسم الثاني، ص 29، 30.**

**(93) الكتاب الأردني الأبيض، ص 20، 21. الوثائق الهاشمية، المجلد الثالث، القسم الثاني، ص 30، 31.**

**(94) الكتاب الأردني الأبيض، ص 22، 23. الوثائق الهاشمية، المجلد الثالث، القسم الثاني، ص 32، 33.**

**(95) Antjony Eden, Freedom and order, selected Speeches, 1939 – 1945, London, Faber and Faber, Edition 2, 1957. P. 104 – 105. .**

**(96) الكتاب الأبيض الأردني، ص 23 – 30. الوثائق الهاشمية، المجلد الثالث، القسم الثاني، ص 43 – 45.**

**(97) المصدر السابق، ص 46**

**(98) المصدر السابق، ص 49 – 52.**

**(99) رزق، موقف بريطانيا من الوحدة العربية 1919 - 1945، ص 160.**

**(100) محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص 128.**

**(101) وثائق فلسطين: مائتان وثمانون وثيقة مختارة 1839 – 1987، منظمة التحرير الفلاسطينية، دائرة الثقافة، 1987، ص 184، 185. جامعة الدول العربية، الإدارة العامة لشؤون فلسطين: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الثانية 1947 – 1950، الوثيقة رقم، (53)، ص 586.**

**(102) حلة، موقف الولايات المتحدة من الوحدة العربية، ص 113. غيناس سعدي، السياسة الأمريكية ودورها في مواجهة المد الشيوعي في أوروبا، أشور بانيبال للكتابة، بغداد، ط1، 2015، ص 11 – 15. أندرو راثمل، الحرب السرية في الشرق الأوسط 1949 – 1961، ترجمة محمد نجار، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1997، ص 24.**

**(103) عبد المنعم عمارة، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، 1997، ص 211.**

**(104) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسة عالم المعرفة، العدد 4، 1978، ص 93، 94.**

**(105) مكاوي، مشروع سورية الكبرى، ص 212، 213.**

**(106) Foreign Relations of the United State, vol. 5. 1947, and The Secretary of State to the Legation in Saudi Arabia, 22 july 1947. P. 752 – 75. .**

**(107) مكاوي، مشروع سورية الكبرى، ص 281.**

**(108) محمد جعفر الحيالي، العلاقات بين سوريا والعراق 1945 – 1958: دراسة في العمل السياسي القومي المشترك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001، ص 245، 246.**

**(109) نورهان الشيخ، موقف الاتحاد السوفييتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013، ص 88. مكاوي، مشروع سورية الكبرى، ص 155. الحيالي، العلاقات بين سوريا والعراق، ص 272.**

**(110) , George Eden Kirk, The Middle East 1945 – 1950, London: Oxford, University Press, 1954. P. 30. ,**

**(111) مكاوي، مشروع سورية الكبرى، ص 202، 203.**

**(112) دمثري يفيموف، الحرب العالمية الثانية ومصائر شعوب آسيا وإفريقيا، دار نشر وكالة نوفوستي، موسكو، 1990، ص 22 – 25. محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا ، ص 449، 450.**

**(113) محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا، ص 393، 394.**

**(114) مكاوي، مشروع سورية الكبرى، ص 178**

**(115) عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة، ص 324 – 327.**

**(116) مكاوي، مشروع سورية الكبرى، ص 202، 203.**

**(117) المرجع السابق، ص 203.**

**(118) المرجع السابق، ص 204.**

**(119) العفيف، الملك عبد الله الأول وقضية الوحدة السورية، ص 326.**

**(120) المرجع السابق، ص 326.**

**(121) المرجع السابق، ص 327.**